



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

# قراءة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار

الدكتور صلاح حزام

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عوائد تصدير النفط التي تأتي بالدولار الأمريكي هي ملك وزارة المالية العراقية ولكنها لا تستطيع استخدامها في التعاملات داخل العراق لذلك تقوم ببيعها إلى البنك المركزي الذي يدفع مقابلها بالدينار العراقي إلى وزارة المالية.

ويحتفظ البنك المركزي بتلك الدولارات إلى أن يتسلم طلبات على الدولار لتمويل التعاملات الخارجية للبلد والتي لا يمكن أن تتم بالدينار العراقي.

وهذه الطلبات حالياً تأتي من خلال مزاد العملة التي تتقدم بها البنوك لتمويل الصفقات التجارية للقطاع الخاص أو لتمويل طلبات الأفراد على الدولار.

كذلك يدفع البنك المركزي الدولارات لتمويل مشتريات المؤسسات الحكومية من الخارج. وبذلك فإن البنك المركزي يسترجع قسماً من الدنانير العراقية التي دفعها سابقاً لوزارة المالية مقابل الدولارات النفطية.

وهكذا تتجمع لديه الدنانير لكي يقوم بدفعها مجدداً لوزارة المالية مقابل تيار الدولارات المتدفق مع تدفق الصادرات النفطية. وكلما كان الطلب على الدولارات أقل من إيرادات الصادرات النفطية تحقق فائض بالدولار لدى البنك المركزي وارتفع بالتالي احتياطي البلد من العملات الصعبة. (استخدمت الدولار فقط للتعبير عن العملات الصعبة للتبسيط والتي قد تكون باليورو أو الجنيه الإسترليني).

الآن ماذا عن سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار؟ وأين هو موقعه في العمليات التي أوردتها فيما تقدم؟

بما أن البنك المركزي يدفع قيمة الدولارات بالدينار العراقي إلى وزارة المالية فإن احتساب تلك القيمة يتم وفقاً لسعر الصرف المعتمد رسمياً.

هذا يعني أن إيرادات وزارة المالية من بيع الدولارات للبنك المركزي ترتفع عند تخفيض قيمة الدينار العراقي كما حصل قبل حوالي عامين، عندما أصبح الدولار يساوي حوالي 1460 دينار عراقي بدلاً من 1190.

قامت الحكومة بذلك الإجراء لزيادة مواردها بالدينار لمواجهة تدهور أسعار النفط ولإجراء تخفيض ضمني في الرواتب والأجور الحكومية بنسبة تقترب من 22%.

وذلك الإجراء مع أنه جلب فوائد لخزينة الدولة بالدينار العراقي إلا أنه لا يعدُّ من الإجراءات الجيدة أو المقبولة على الصعيد الاقتصادي والمالي بسبب نتائجه وآثاره الجانبية السيئة على الاقتصاد خاصة وأنه تم بنسبة عالية جداً وهي 22% تقريباً ومن السليبات التي نتجت عن هذا الإجراء:

أولاً: هز الثقة والمصدقية بسياسات الحكومة والبنك المركزي بسبب إقدامها على هكذا قرار بشكل مفاجئ.

ثانياً: إلحاق الضرر بالدائنين بالدينار العراقي لأنهم أقرضوا دنانير تساوي دولارات أكثر واسترجعوا دنانير تساوي دولارات أقل!!

ثالثاً: تآكل رأس المال المقوم بالدينار العراقي بنفس نسبة التخفيض.

رابعاً: تحقيق المدينين من التجار ورجال الأعمال، فائدة عرضية بنسبة 22% لأنهم يستطيعون بيع مالمديهم من سلع أو أرصدة دولارية بدنانير أكثر من تلك المقترضة من البنوك أو الأفراد. قد يجادل البعض بأن مَنْ أقرض واقترض بالدينار سوف لن يتأثر بذلك التخفيض وهنا أقول إن هناك ما يسمى تكلفة الفرصة المضيعة أو الضائعة التي ترد في حساب الدائن حيث كان بإمكانه شراء الدولارات بسعرها السابق بدلاً من إقراض المبلغ طمعاً بسعر الفائدة.

كذلك فإن العراق الحالي منفتح تجارياً على العالم ويكاد أن يستورد كل شيء، لذلك فقضية الربط والتقييم مع الدولار هي في صلب حسابات كل القطاعات حتى تلك التي تعتبر نفسها وطنية لكنها تستورد كل المكائن ومستلزمات الإنتاج، بل حتى العمالة بالنسبة لقسم من النشاطات. إضافة إلى ما تقدم من آثار، هناك اختلال هيكل تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار لكل القطاعات وربما فقدان القدرة على المنافسة مع الغير عندما لايتحمل السوق رفع أسعار البيع بنفس نسبة تخفيض العملة..لاسيما وأن ذلك التخفيض أدى إلى خفض القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدودة كالموظفين والمتقاعدين مما قلص قدرتهم على دفع الأسعار العالية. تقام دراسات الجدوى على أساس أسعار مفترضة أو متوقعة للمدخلات وللمخرجات للمشاريع الجديدة ونظراً للطبيعة الاستيرادية الفائقة للاقتصاد العراقي فإن كل تلك التقديرات تقوم على سعر صرف الدولار بالدينار العراقي.

عندما يحصل تخفيض بهذا الشكل قد تنقلب الصورة وتتحول المشاريع الناجحة إلى فاشلة وقد يتم إغلاقها. الآن يدور حديث عن ضرورة إعادة سعر الصرف إلى ما كان عليه وإلغاء ذلك التخفيض الكبير. إذا تمت إعادة سعر الصرف فإن سلسلة جديدة من المشاكل الاقتصادية سوف تعاود الظهور ولكن الأطراف المتضررة والمستفيدة سوف تختلف.

سوف يلحق الضرر بالأطراف المدينة حيث سوف ترتفع مبالغ الدين بالدولار الامريكي وسوف ترتفع القوة الشرائية لأصحاب الرواتب والمتقاعدين مقابل انخفاض عائدات الحكومة بالدينار العراقي، ارتفاع القوة الشرائية سوف يرفع الطلب بنفس المقدار تقريباً.

وبما أن العراق يستورد كل شيء فسوف ترتفع فاتورة الاستيراد ويزداد الضغط على ميزان المدفوعات وربما الاحتياطيات لدى البنك المركزي. الأثر الأخطر، هو اهتزاز ثقة العالم بالاستقرار النقدي في العراق وبرصانة وعقلانية السياسات النقدية والمالية وذلك يجعل من تدفق الاستثمارات أصعب. وقد يؤدي ذلك إلى الابتعاد عن الدينار في التعاقدات وتصبح التعاقدات بالدولار لضمان مصالح كل الأطراف وتجنباً لأي قرارات مستقبلية متسارعة وغير مدروسة. لذلك كله، أرى أن الأفضل هو الالتفات إلى الفئات التي تضررت من قرار التخفيض السابق ومحاولة دعمها وكذلك دعم قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية المتضررة بشدة.

## هوية البحث

---

اسم الباحث: الدكتور صلاح حزام - خبير اقتصادي مستقل حالياً، وخبير في المجلس الأعلى للتخطيط في سلطنة عمان، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

عنوان البحث: قراءة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار

تأريخ النشر: تشرين الثاني 2022

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويحرص أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)